لومير: غالبية دول منطقة اليورو تريد ميزانية مشتركة

المركزي الأوروبي يبقي سياسته النقدية دون تغيير

قال وزير المالية الفرنسي برونو لومير إن غالبية دول منطقة اليورو تؤيد أن تتبنى منطقة العملة الموحدة ميزانية مشتركة.

ومتحدثا بعد اجتماع مع وزير المالية الألماني أولاف شولز في برلين، قال لومير إن فكرة ميزانية مشتركة لمنطقة اليورو كان ينظر إليها قبل أشهر قليلة فقط على أنها مستحيلة التحقيق.

وأضاف قائلا "غالبية واضحة الآن تؤيد مثل هذه الميزانية".

وفيما يتعلق بخطط لفرض ضريبة على الخدمات الرقمية، قال لومير إنه ونظيره الألماني حققا تقدما نحو الوصول إلى حل وسط.

ومضى قائلا "أعتقد أن حلا وسطا ممكن في الأسابيع المقبلة وسيكون بمقدورنا إرسال رسالة واضحة بأننا نتفق على فرض ضريبة عادلة على عمالقة الإنترنت".

وأبقى البنك المركزي الأوروبي سياسته النقدية دون تغيير كالمتوقع، ليظل على مساره صوب إنهاء مشتريات السندات بحلول نهاية ديسمبر وزيادة أسعار الفائدة في وقت ما بعد الصيف المقبل.

شعار منطقة اليورو

وفي ظل تعافي التضخم وتواصل النمو على مدى خمس سنوات، عمل البنك المركزي الأوروبي على إنهاء التحفيز في معظم العام الحالي، حتى مع ظهور مؤشرات في الآونة الأخيرة تعكس فقدان النمو للزخم وتزايد المخاطر التي تهدد الآفاق.

لكن مع استنفاد المركزي الأوروبي بالفعل لمعظم طاقته، بات من الصعب أن يمدد البنك برنامجه التحفيزي، إذ يستلزم الأمر صدمة كبيرة وليس التباطؤ التدريجي الذي كان سمة العام الحالي.

برونو لومير

ولم يجر البنك المركزي الأوروبي أيضا أي تغييرات في توقعاته للسياسة النقدية، والتي وضعها في يونيو حزيران وأبقاها بدون تغيير إلى حد كبير خلال عدة اجتماعات.

وقال البنك "يتوقع المجلس الحاكم أن يبقي البنك المركزي الأوروبي على #أسعارالفائدة الرئيسية عند مستوياتها الحالية، على الأقل حتى صيف 2019"، مكررا تقديراته.

وأبقى البنك المركزي الأوروبي اليوم سعر الفائدة على ودائع البنوك لأجل ليلة واحدة، وهو سعر الفائدة الرئيسي حاليا، عند –0.40%.

وبقي سعر إعادة التمويل الرئيسي، الذي يحدد تكلفة الائتمان في الاقتصاد، دون تغيير عند 0%، بينما ظل سعر الفائدة على تسهيل الإقراض الحدي، وهو سعر الاقتراض الطارئ للبنوك لأجل ليلة واحدة، دون تغيير عند 0.25 %.

صندوق النقد الدولي يزيد اتفاق تمويل للأرجنتين إلى 56.3 مليار دولار

وافق صندوق النقد الدولي على زيادة حجم تمويل مشروط للأرجنتين إلى حوالي 56.3 مليار دولار مع تشديد إجراءات للمالية العامة تضمنها اتفاق سابق.

وكانت حكومة الرئيس الأرجنتيني ماوريسيو ماكري قد توصلت في يونيو حزيران إلى إتفاق مع صندوق النقد بقيمة 50 مليار دولار على أمل أن يوقف موجة مبيعات حادة في العملة المحلية (البيزو).

لكن البيزو واصل الهبوط مما أجبر ماكري على إعادة التفاوض على الاتفاق.

وعقب اجتماع لمجلس مديري صندوق النقد يوم الجمعة أصدر الصندوق بيانا مقتضبا لا يحدد شروط اتفاق التمويل المعدل.

وقالت الأرجنتين إن الاتفاق الجديد سيلزم الحكومة بإجراء تخفيضات أكثر حدة في الانفاق وزيادة أكبر في الضرائب لخفض العجز الأولي في الميزانية، الذي من المتوقع أن يبلغ 2.7 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي في 2018، إلى الصفر العام القادم. ويسعى ماكري للفوز بفترة رئاسية ثانية في انتخابات في أواخر 2019.

وانزلق اقتصاد الأرجنتين، الذي يعاني من تضخم مرتفع، إلى الركود بعد موجة جفاف في أوائل 2018 ألحقت أضرارا بصادرات الحبوب.

شعار صندوق النقد الدولي

وفي رسالة إلى صندوق النقد، قالت الأرجنتين إنها تتوقع أن يصل التضخم إلى ذروة عند مستويات فوق 40 بالمئة في يناير كانون الثاني ثم يهبط بوتيرة سريعة في 2019.

وقالت الرسالة أيضا إن الأرجنتين تتوقع أن ينكمش الاقتصاد بين 2 إلى 3 بالمئة في 2018. وقال مسؤول بصندوق النقد "نتوقع أن يستمر الركود في الفترة المتبقية من 2018 وفي الربع الأول من 2019، على أن يبدأ التعافي في الربع الثاني من العام القادم". وقالت كريستين لاجارد المديرة التنفيذية لصندوق النقد إن ميزانية اتحادية مقترحة للعام 2019 وافق عليها مجلس النواب بالكونجرس في الأرجنتين ستساعد الحكومة على تحقيق أهدافها. وأضافت قائلة في بيان "إصدارها في قانون سيكون عاملا مهما لإستعادة الثقة". وظل البيزو مستقرا بعد الإعلان عن الاتفاق الجديد مع تسجيله مكاسب هذا الشهر، لكنه يبقى منخفضا حوالي 50 بالمئة عن مستواه في بداية العام.

هبوط إيرادات ليبيا من النفط والغاز 445 مليون دولار في أغسطس

قالت المؤسسة الوطنية للنفط في ليبيا إن إيرادات البلاد من النفط والغاز انخفضت 455 مليون دولار لتصل إلى 1.57 مليار دولار في أغسطس آب مقارنة بالشهر السابق.

وعزت الشركة في بيان الانخفاض إلى إعلان القوة القاهرة في منطقة الهلال النفطي بعدما أدى القتال إلى إغلاق ميناءي السدر ورأس لانوف لتصدير النفط في يونيو حزيران.

وقالت الشركة إن الإنتاج تأثر أيضا بالتحديات الأمنية الجارية في حقل الشرارة الذي هاجمه مسلحون في يوليو تموز وخطفوا اثنين من العاملين.

وأضافت الشركة أن إيرادات سبتمبر أيلول ستعود "إلى مستوياتها الطبيعية بعد بدء المبيعات الفورية المتقدمة وتحقيقها مستويات الإنتاج المستهدفة"، دون أن تقدم رقما للإيرادات.

كان مصطفى صنع الله رئيس المؤسسة الوطنية للنفط قد قال لرويترز يوم الأربعاء إن بلاده تنتج ما يصل إلى 1.3 مليون برميل يوميا من الخام.

ووفقا لتقديرات رويترز، ما زالت مستويات الإنتاج الحالية دون معدلات إنتاج البلد العضو في منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) قبل الحرب الأهلية، والتي كانت تصل إلى نحو 1.6 مليون برميل يوميا.

مصطفى صنع الله

لكن الإنتاج عند أعلى مستوى منذ منتصف عام 2013.

ويتعطل الإنتاج من آن لآخر منذ الإطاحة بمعمر القذافي بسبب الاحتجاجات والإغلاقات التي تفرضها الجماعات المسلحة أو العاملون، فضلا عن اندلاع أعمال العنف.

الذهب يصعد لأعلى مستوى في ثلاثة أشهر مع هبوط الأسهم

سبائك ذهب في فيينا

صعدت أسعار الذهب إلى أعلى مستوى في أكثر من ثلاثة أشهر وسجلت رابع أسبوع من المكاسب، مع إقبال المستثمرين على التماس الأمان في المعدن النفيس وسط هبوط حاد في أسواق الأسهم العالمية.

وقفز الذهب حوالي 1 بالمئة في المعاملات الفورية إلى 1243.32 دولار للأوقية (الأونصة)، وهو أعلى مستوى منذ منتصف يوليو تموز، قبل أن يقلص مكاسبه إلى 0.26 بالمئة عند 1234.84 دولار في أواخر جلسة التداول بالسوق الأمريكي.

وزادت العقود الأمريكية للذهب تسليم ديسمبر كانون الأول 3.40 دولار، أو 0.28 بالمئة، لتبلغ عند التسوية 1235.80 دولار للأوقية.

وسجل الذهب رابع زيادة أسبوعية في أطول سلسلة مكاسب منذ يناير كانون الثاني. وأسعار المعدن الأصفر مرتفعة أكثر من 6 بالمئة منذ أن هبطت إلى 1159.96 دولار للأوقية في منتصف أغسطس آب، وهو أدنى مستوى لها منذ يناير كانون الثاني 2017.

55 مليار دولار لإخراج جنوب إفريقيا من الركود

أشاد سيريل رامابوسا، رئيس جنوب إفريقيا، بمحصلة مؤتمر رئيسي للاستثمار بينما جمعت البلاد ما إجماليه 55 مليار دولار من مستثمرين لمساعدتها في الخروج من الركود.

ويسعى الزعيم النقابي السابق، الذي ورث في وقت سابق هذا العام اقتصادا رثا من سلفه جاكوب زوما الذي أحاطت به فضائح، إلى جلب استثمارات جديدة بقيمة 100 مليار دولار على مدار الأعوام الخمسة القادمة.

وقال رامابوسا إن تعهدات استثمارية بقيمة 290 مليار راند تقريبا (20 مليار دولار) قدمت أثناء المؤتمر.

وحصل بالفعل على تعهدات باستثمارات قيمتها 35 مليار دولار.

وجعل رامابوسا من إعادة تنشيط الاقتصاد أولوية رئيسية، لكنه يواجه عرقلة من قيود على المالية العامة ونزاعات داخلية في حزب المؤتمر الوطني الإفريقي الحاكم.

وفي كلمته الافتتاحية في المؤتمر الذي اهتم بقطاعات من بينها الزراعة والصناعات التحويلية والطاقة، قال رامابوسا "نحن في وضعية الإصلاح"، مبشرا بأن الاستثمارات الموعودة ستعطي دفعة لبلاده.

وفي تعليقات في ختام المؤتمر، قال رامابوسا "لقد شهدنا اليوم بداية سياق جديد بشأن الاستثمار في جنوب إفريقيا".

اعلام جنوب إفريقيا

وقال محللون إن المستثمرين أحجموا عن الاستثمار أثناء حكم زوما.

وجاءت تعهدات الاستثمار من بضع شركات تنشط في قطاعات متنوعة، من بينها أنجلو أميركان، إحدى أكبر شركات التعدين في العالم، التي قالت إنها ستنفق 71.5 مليار راند (5 مليارات دولار) في البلاد على مدار الأعوام الخمسة القادمة.

وقالت جمعية مصنعي السيارات في جنوب إفريقيا، التي تضم نيسان وفولكسفاغن وإيسوزو، إن أعضاءها سيستثمرون أكثر من 40 مليار راند على مدار السنوات الخمس المقبلة، بينما تعهدت شركة فوداكوم للاتصالات باستثمار 50 مليار راند في نفس الفترة.

ارتفاع رصيد الحسابات الجارية لبنوك الإمارات 52 بالمئة

مقر المركزي الاماراتي

ارتفع رصيد الحسابات الجارية للبنوك لدى المصرف المركزي الإماراتي بنسبة 52% خلال سبتمبر 2018، ليبلغ رصيدها 22.2 مليار درهم، مقارنة مع 14.6 مليار درهم، رصيدها في نهاية أغسطس 2018، ما يشير إلى توقعات البنوك بانتعاش قطاعات الأعمال، وارتفاع الطلب على التمويل والتسهيلات المصرفية في السوق المحلية للدولة خلال المرحلة المقبلة، وفقاً لبيانات المصرف المركزي. والحسابات الجارية للبنوك لدى "المركزي" هي سيولة نقدية تحتفظ بها البنوك العاملة بالدولة في حساباتها لدى المصرف تحت الطلب، أي سيولة غير مستثمرة ويمكن سحبها في أي وقت.

وترفع البنوك السيولة في حساباتها الجارية لدى "المركزي" بطرق عدة، أهمها زيادة السيولة المتوافرة لديها من ودائع العملاء، بتسييل جزء من استثماراتها في شهادات الإيداع وتحويلها من استثمارات لأجل إلى سيولة يمكن للبنوك سحبها وإقراضها لعملائها، أو زيادة السيولة عبر الاقتراض بطرقه المختلفة، وفقا لصحيفة "الاتحاد".

وتشير البيانات إلى أن البنوك قامت بتسييل جزء من استثماراتها في شهادات الإيداع لدى "المركزي" خلال سبتمبر 2018، حيث انخفض رصيد شهادات الإيداع (التي تعتبر جزءاً من الاحتياطيات الاختيارية للبنوك) بنحو 11.3 مليار درهم ليستقر رصيدها عند مستوى 121.4 مليار درهم بنهاية الشهر الماضي.

ورغم ارتفاع سعر الفائدة على شهادات الإيداع إلى حدود 2.25% تقريباً تبعاً لارتفاع سعر الفائدة على الدولار، إلا أن البنوك تتوقع انتعاشا ملحوظا في الاقتصاد الوطني، الأمر الذي يدفعها للاحتفاظ بسيولة أكبر تحت الطلب.

كما أن أسعار الفائدة على القروض والتمويلات التي توفرها البنوك لعملائها ارتفع أيضاً بنحو 87 نقطة أساس منذ بداية العام الحالي، ووصل سعر "الايبور" لأجل سنة إلى 3.475% أمس، مقارنة مع 2.6% مطلع العام الجاري. وسعر "الايبور" هو سعر الفائدة على التعاملات بين البنوك في الإمارات بالدرهم، ويعتبر سعر الأساس في تسعير تكلفة الإقراض والتمويل الممنوح للعملاء.

كما ارتفع سعر الفائدة على الودائع المصرفية، الأمر الذي جعلها جاذبة للمودعين، فقد ارتفعت الودائع المصرفية في شهر أغسطس بنحو 8 مليارات درهم خلال شهر لتصل إلى 1.703 تريليون درهم أعلى مستوياتها التاريخية، مقارنة مع رصيد كان يبلغ 1.695 تريليون درهم بنهاية يوليو2018.

كما تشير بيانات المصرف المركزي بانخفاض الاحتياطيات الإلزامية خلال سبتمبر 2018 بنحو2.5 مليار درهم، لارتفاع حصة الودائع لأجل "التي لا يمكن سحبها بدون سابق إشعار" لدى البنوك بالدولة مقارنة مع حصة الودائع تحت الطلب، لأن معايير المصرف المركزي تفرض على البنوك تجنيب احتياطيات إلزامية بنسبة 14% من الودائع تحت الطلب، في حين أن الودائع لأجل تبلغ الاحتياطيات الإلزامية لها 1% فقط.

13 دولة تدعو إلى إصلاح عاجل لمنظمة التجارة العالمية

دعا وزراء التجارة في 13 بلدا في أوتاوا إلى إصلاح عاجل لمنظمة التجارة العالمية في مواجهة "وضع غير قابل للاستمرار" بين صعود الحمائية وقواعد لم تعد ملائمة لذلك.

وقال وزراء التجارة في الدول الـ13 في ختام اجتماع دعت إليه كندا "نشعر بقلق عميق من التطورات الأخيرة في مجال التجارة الدولية وخصوصا صعود الحمائية الذي يؤدي إلى انعكاسات سيئة على منظمة التجارة العالمية ويعرض للخطر النظام التجاري التعددي برمته".

ودعت حكومة رئيس الوزراء الكندي جاستن ترودو إلى هذا الاجتماع من أجل "تحديد وسائل ملموسة لتحسين منظمة التجارة العالمية على الأمد القصير والمتوسط والطويل".

وحضر الاجتماع وزراء التجارة في أستراليا والبرازيل وكندا وتشيلي وكوريا الجنوبية واليابان وكينيا والمكسيك ونيوزيلندا والنروج وسنغافورة وسويسرا والاتحاد الأوروبي، وفقا لوكالة "فرانس برس".

ويرى عدد متزايد من الدول وخصوصا الأوروبية، وكذلك الولايات المتحدة وكندا أن منظمة التجارة العالمية لا تتصدى بشكل مناسب إلى الخلل التجاري الذي تسببه الصين خصوصا المتهمة بضخ مبالغ هائلة في اقتصادها.

وكانت منظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي والبنك دولي حذروا في تقرير مشترك نشر في 30 سبتمبر من أن غياب تعديل قواعد التجارة الدولية يمكن أن يقوض نمو الاقتصاد العالمي وتراجع الفقر.

وبعد اجتماع استمر يومين، اعترفت الدول الـ13 في بيان مشترك بأن "التوترات التجارية المتزايدة مرتبطة بتغييرات كبيرة في المسار التجاري العالمي"، خصوصا الانطواء الحمائي للولايات المتحدة.

وأكد وزراء التجارة أنهم "مصممون على اتخاذ إجراءات سريعة ومتفق عليها لمواجهة هذه التحديات غير المسبوقة وإعادة الثقة"، مشيرين إلى أن اجتماع أوتاوا حدد ثلاثة مجالات تتطلب "دراسة عاجلة".

ترامب: الخيارات الاقتصادية لرئيس الوزراء الإيطالي صائبة

إيطاليا: خطة الميزانية ليست تهديداً للشركاء الأوروبيين

أعلن الرئيس الأميركي دونالد ترمب تأييده للقرارات المثيرة للجدل التي يتّخذها رئيس الوزراء الإيطالي جوزيبي كونتي في شتّى المواضيع، من الاقتصاد إلى الهجرة، مبدياً ثقته بنجاح هذه الخيارات، وفقا لوكالة "فرانس برس".

وقال ترمب "لقد تباحثت لتوّي مع رئيس الوزراء جيوزيبي كونتي في العديد من المواضيع، بما فيها موضوع الهجرة غير الشرعيّة الذي باتت إيطاليا تعتمد إزاءه سياسة متشدّدة للغاية".

وأضاف "أنا أويّد موقفهم بنسبة 100%، والولايات المتحدة تعتمد بدورها سياسة متشدّدة للغاية في ما خصّ الهجرة غير الشرعية"

وشدّد ترمب على أن "رئيس الوزراء يعمل بكدّ على اقتصاد إيطاليا وسينجح".

وتخوض روما نزالاً مع بروكسل حول الميزانية بعدما رفضت المفوضية الأوروبية الميزانية التي اقترحتها الحكومة الإيطالية للعام 2019 وطلبت من روما وضع خطة جديدة، وهي المرة الأولى في تاريخ الاتحاد الأوروبي التي تطلب فيها بروكسل من دولة عضو مراجعة ميزانيتها للتأكد من التزامها بمعايير التكتل.

وكان كونتي زار في نهاية يوليو للمرة الأولى البيت الأبيض حيث عبّر ترمب عن دعمه لخيارات رئيس الوزراء الإيطالي، لافتاً إلى أن ضيفه ،هو على غراره، "آت من خارج الطبقة السياسية".

وسعى وزير الاقتصاد الإيطالي جيوفاني تريا إلى طمأنة المستثمرين بأن أبلغهم أن خطة روما لميزانية 2019 ليست تهديدا لشركائها الأوروبيين، لكنها ضرورية لإعادة البلاد إلى المسار الصحيح.

وأبلغ تريا حشدا من ممثلي شركات التأمين في باريس "ما تعتزم إيطاليا أن تفعله ليس تهديدا لمنطقة اليورو أو لاستقرار شركائنا الأوروبيين. إذا كانت إيطاليا تنمو فإن أوروبا ككل تكسب الاستقرار ويمكنها أن تربح منه".